الأمم المتحدة

A/C.6/74/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والسبعون

Distr.: General
30 October 2019
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد جيته (نائب الرئيس) . . . . . (غامبيا)

المحتويات

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-17393 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي *(تابع)* (A/74/151)

١ - **السيد ميكايلادزه** (جورجيا): قال إنه بعد مرور أكثر من عقد على اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فإن جميع الركائز الأربع للاستراتيجية لا تزال مهمة وحاسمة. ويواجه المجتمع الدولي بيئة أمنية يتزايد تنوعها وعدم قابلية التنبؤ بها. ويتطلب التصدي للتهديدات العالمية التي يمثلها الإرهاب والتطرف العنيف تعاونا دوليا متزامنا بشكل جيد.

٢ - وأضاف قائلا إن حكومته قد اتخذت العديد من التدابير التشريعية والعملية لمنع وقمع الإرهاب، بما في ذلك التوقيع والتصديق على الصكوك العالمية والإقليمية والثنائية لمكافحة الإرهاب وإدماجها في السياسات والقوانين الوطنية. وثمة لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تعمل منذ عام ٢٠١١، وهي تغطي ثلاثة مجالات رئيسية هي: تجميد الأصول، وحظر السفر، وحظر الأسلحة فيما يتعلق بالأفراد والكيانات المرتبطة بالأعمال الإرهابية.

٣ - واعتمدت حكومته أيضا استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل مدتها ثلاث سنوات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وبموجب هذه الاستراتيجية، أُعطيت الأولوية للتدابير الوقائية الرامية إلى تشجيع معالجة نزعة التطرف، ومكافحة الخطاب الإرهابي، ومكافحة تمويل الإرهاب ومعالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. كما جرى التأكيد على الدور الخاص للنساء والفتيات في منع الإرهاب والتطرف.

٤ - وأضاف قائلا إن حكومة بلده قد أبدت تقديرها للزيارة التي قامت بها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب إلى جورجيا في تموز/يوليه ٢٠١٨ بهدف تعزيز الحوار بين جورجيا والأمم المتحدة ورصد تنفيذ البلد للقرارات ذات الصلة وتحديد المجالات التي يمكن لجورجيا تبادل أفضل الممارسات مع البلدان الأخرى بشأنها. واستطرد بقوله إن بناء القدرات في جميع الدول واتباع نهج منسق على الصعيد الدولي هما عنصران حيويان في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ولذلك فإن جورجيا تشجع جميع الدول الأعضاء أن تزيد المساهمات التي تقدمها إلى مشاريع التعاون والمساعدة التقنية ذات الصلة التي تنفذها الأمم المتحدة.

٥ - وفي الختام، أعرب مجددا عن إدانة وفده القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وحيثما أُرتُكب وأيا كانت أغراضه.

٦ - **السيدة فيلالوبوس برينيس** (كوستاريكا): قالت إن أفضل طريقة لمكافحة الإرهاب هي منعه؛ وبناء على ذلك، ينبغي للدول أن تعزز المؤسسات التي تشارك في مكافحة الجريمة وأن تعمل على الحد من الإفلات من العقاب وضمان احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تضاعف الدول جهودها لوضع حد للتهميش من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية وضمان الأمن من أجل منع التطرف، وخاصة بين الشباب، وردع النشاط الإجرامي والعنف الشديد. وينبغي بذل الجهود لتعزيز ثقافة السلام والتسامح ومكافحة التمييز وخطاب الكراهية، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي، مع احترام القانون وحماية حقوق الإنسان.

٧ - وتابعت كلامها قائلة إنه ينبغي تحسين الأمن على الحدود البرية والبحرية على حد سواء، لأن الحدود التي يسهل اختراقها تعطي فرصاً للقيام بأنشطة غير مشروعة تفضي إلى الإرهاب، من قبيل الاتجار بالأسلحة ومرور المقاتلين الأجانب. وعلى الرغم من أن التدابير الرامية إلى منع هذه الأنشطة غير القانونية تقع على عاتق كل دولة وهي مسألة تتعلق بسياسة الأمن القومي، فإن الإرهاب لا يحترم الحدود ويتطلب نهجاً دولياً. وبالتالي، فهو يشكل تحديًا كبيرًا أمام الحكومات والجهات المعنية بإقامة العدل.

٨ - وأضافت قائلة إنه قد أُدخلت تغييرات في الآونة الأخيرة على قوانين كوستاريكا من أجل تعزيز الأدوات المستخدمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، شرع الجهاز القضائي في إطلاق برنامج لتوفير التدريب للقضاة والمدعين العامين وشرطة التحقيق الجنائي فيما يتعلق بجرائم الإنترنت وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص وغيرها من المجالات التي يحتمل أن تكون مرتبطة بالإرهاب. ويجري أيضا بذل الجهود لتحسين معالجة المعلومات وتحليلها.

٩ - واستطردت قائلة إن التعاون هو أمر حيوي لمنع الأفراد المتطرفين والجماعات المتطرفة من فرض أيديولوجيات أو معتقدات دينية ونشر الكراهية اللاعقلانية. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة بين البلدان على أساس ثنائي، ينبغي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تشارك أيضا في التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وقالت إن التدريب ونقل التكنولوجيا هما أمران مهمان للغاية في هذا

الصـــدد. وينبغي أن تكون الأدوات التكنولوجية المســـتخدمة لتتبع الإرهابيين والمقاتلين الأجانب متاحة لجميع البلدان. وينبغي أن يكون توحيد معايير قواعد البيانات لتسهيل تبادل المعلومات هدفًا مشتركًا. وينبغي للبلدان أن تســـعى، بقدر ما تســـمح به قوانينها المحلية، إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تحسين فرص الحصـــول على التطورات التكنولوجية التي تدعم منع الإرهاب وجمع الأدلة في ظل احترام ســـيادة القانون وحقوق الإنســـان والحريات الأســـاســـية. ومن أجل التعاون على أســـاس عادل وتبادل المعلومات بطريقة فعالة، ينبغي للدول الأعضـــاء أن تنفذ صـــكوك الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة.

١٠ - واختتمت كلامها قائلة إنه في ضـــوء التطورات الجديدة فيما يتعلق بالإرهـاب الـدولي، ينبغي اتخـاذ خطوات عـاجلـة لتعزيز الكشف عن الأنشطة الإرهابية وزيادة الوعي لدى كل من السلطات وعامة الجمهور. ولئن كان من المهم اعتماد قوانين مناســـبة وضـــمان معاقبة الجناة، فإن من المهم أيضًا إنشاء آليات للإنذار المبكر لتجنب الحالات الحرجة والهجمات الكبرى.

١١ - **الســـيد أوغاريلي** (بيرو): قال إن بلده، الذي عانى من أعمال عنف شـــنَّتها جماعات إرهابية على مدى أكثر من عقدين، يعرب عن إدانته ورفضـــه بشـــدة للإرهاب بجميع أشـــكاله ومظاهره، ويعلن وقوفه موقف التضـــامن مع جميع الضـــحايا. وأضـــاف قائلا إن حكومته تؤيد جميع الإجراءات المتعددة الأطراف، من خلال محافل منها الجمعية العامة ومجلس الأمن، وذلك من أجل التصـــدي لآفة الإرهاب بطريقة منهجية ومتوازنة، وذلك وفقا للقانون الدولي. وبناء على ذلك، فقد شـــاركت حكومته بنشـــاط في أعمال مختلف الهيئات ذات الصـــلة، من قبيل لجنة مكافحة الإرهاب، التي تتولى رئاســـتها في الوقت الحالي، ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشـــأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤســـســـات وكيانات، التي تتولى منصـــب نائب الرئيس فيها. وكان اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، بشـــأن الصـــلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، تطوراً هاماً في هذا الصـــدد، لأن الأنشـــطة الإجرامية من قبيل الاتجار بالمخدرات أو الأشـــخاص أو الممتلكات الثقافية لا تشـــكل مصـــدرًا للمال فحسب، بل تشكل أيضًا آليات للدعم اللوجستي.

١٢ - وتابع كلامـه قـائلا إنـه على الرغم من أن تنظيم الـدولـة الإســـلامية في العراق والشـــام (داعش) قد مُني بهزيمة عســـكرية وفقد السيطرة على الأراضي، فإنه لا يزال يمثل تهديدًا خطيرًا للسلم والأمن الدوليين، ويســـعى للحفاظ على تأثيره العالمي من خلال شـــبكة المنظمات التابعة له. ومن الضـــروري، وفقًا للقانون الدولي، مكافحة إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب تنظيم الدولة الإسلامية، ومكافحة استخدام التنظيم للمنظمات غير الهادفة للربح بهدف جمع الأموال وتجنيد الأتباع وتبرير أفعاله والترويج لخطابه الإرهابي. ويحتفظ تنظيم الدولة الإســـلامية بثروة كبيرة؛ ولذلك تُعطى الأولوية عن حق للجهود المبذولة لتقييد القدرات المالية واللوجســـتية للتنظيم، بسبل من بينها مكافحة غسل الأموال. وقرار مجلس الأمن ٢٤٦٢ (٢٠١٩) هو أداة هامة في هذا الصدد.

١٣ - واستطرد قائلا إنه يجب التصدي للتهديد الخطير الذي تمثله عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو انتقالهم إلى بلدان أخرى، من خلال اعتماد ســـياســـات فعالة للملاحقة القضـــائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، شـــرط أن تحترم تلك الســـياســـات القانون الدولي وحقوق الإنســـان والإجراءات القانونية الواجبة، وتتضـــمن منظوراً جنسـانياً وتحمي حقوق الأطفال. وقال إن الإضـافة الملحقة بالمبادئ التوجيهية بشـــأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب (مبادئ مدريد التوجيهية) والمبادئ الأساسية للحماية والإعادة إلى الوطن والملاحقة القضـائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج للنسـاء والأطفال المرتبطين بالجماعات الإرهابية المدرجة على قوائم الأمم المتحدة هي أدوات ممتازة في هذا الصـدد. وفي حين أن الجرائم المرتكبة، بما فيها تلك التي تنطوي على عنف جنسـي، يجب ألا تمر دون عقاب، فإن المسـاءلة يجب أن تسـهم في تعزيز العدالة والمصـالحة وعدم التكرار. وفي هذا الصـدد، يجب ألا تصـبح السـجون أرضًـا خصـبة للتطرف وتجنيد الإرهابيين، ويجب إعادة دمج المقاتلين السـابقين المفرج عنهم من السـجن في المجتمع بشـكل صـحيح. ومن المهم أيضـا أن نعترف بشجاعة ضحايا الإرهاب؛ وفي هذا الصدد، قال إن حكومته ترحب بمبادرة الأمين العام بتنظيم أول مؤتمر عالمي على الإطلاق لضـحايا الإرهاب كجزء من الاحتفالات بالذكرى الخامسة والسبعين للمنظمة.

١٤ - واختتم كلامه قائلا إن بيرو لا تزال ملتزمة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وشـدد على أهمية أن تُنفَّذ، على النحو الواجب، صـكوك مكافحة الإرهاب التسـعة عشـر القطاعية القائمة. وقال إن عدم التوصـل إلى اتفاق حول اتفاقية

شـــاملة بشـــأن الإرهاب الدولي ينتقص من المرجعية الأخلاقية للأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي للدول الأعضـاء تسوية جميع المسـائل المعلقة التي تحول دون وضع الصيغة النهائية للاتفاقية.

١٥ - **السـيد كوبا** (إندونيسـيا): قال إنه، في عصـر التكنولوجيا الرقمية، أصبح انتشار الإرهاب عن طريق الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يشكل تحديا رئيسيا، لا سيما بالنسبة لبلد مثل إندونيسيا حيث يوجد أكثر من ١٥٠ مليون مسـتخدم نشـط للإنترنت. ومن أجل التصـدي لهذا التحدي، فمن الضـروري تعزيز التدابير القانونية وسيادة القانون. وقال إن حكومته، بالإضافة إلى قيامها بوضع قانون محدث لمكافحة الإرهاب، قد اتخذت تدابير للتحقق من حسـابات وسـائل التواصـل الاجتماعي وضـمان التزام منصـات التواصـل الاجتماعي ومقدمي خدمات الإنترنت بالتعامل مع المحتوى المتصـل بالإرهاب. وفي المستقبل، سيتم تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

١٦ - والقانون الدولي مهم أيضا في التغلب على الإرهاب الدولي. وفي هذا الصـدد، فإن إندونيسـيا من مؤيدي نداء كرايسـتشـيرتش الداعي إلى القضـاء على المحتوى الإرهابي والمحتوى المتطرف العنيف على شبكة الإنترنت، وصدقت أيضاً على عدد من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، هناك اختلافات مستمرة في الرأي بين الدول الأعضـاء فيما يتعلق بمشـروع الاتفاقية الشـاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وما زالت حكومته ترى أن تعريف الإرهاب الدولي الوارد في مشـروع الاتفاقية ينبغي أن يكون ممتثلاً للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وعلى الصعيد الإقليمي، شجعت حكومته تنفيذ اتفاقية رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا بشـأن مكافحة الإرهاب وشـاركت أيضـا بنشـاط في إعداد خطة عمل رابطة أمم جنوب شـرق آسـيا لمنع ومكافحة تصـاعد تغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٥.

١٧ - وأضـاف قائلا إن التعاون بين الدول والمنظمات الدولية وأصـحاب المصـلحة الآخرين، وذلك ضـمن إطار الأمم المتحدة في المقام الأول، هو أمر له أهمية قصوى، وكذلك الحال بالنسبة للتعاون المسـتمر بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا السـياق، ظل بناء القدرات أمرا حاسما. وقد شـاركت إندونيسـيا بنشـاط في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك بصفتها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني ببناء القدرات في جنوب شرق آسيا.

١٨ - وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، ينبغي الحفاظ على التوازن بين نهج الصـرامـة واللين. وينبغي أن يكون الحوار والتمكين وإعادة الإدماج محور اسـتراتيجيات مكافحة الإرهاب من أجل بناء الثقة والقضاء على أيديولوجية الإرهاب. وينبغي استكمال برامج معالجة نزعة التطرف بجهود مكافحة التطرف التي تشـمل الجهات المعنية الهامة من قبيل منظمات المجتمع المدني والمعلمين والزعماء الدينيين ووسـائط الإعلام، بما في ذلك وسـائل التواصـل الاجتماعي والأسـر والنسـاء والشـباب. وأخيرا، فإن فعالية جهود مكافحة الإرهاب تتوقف على احترام حقوق الإنسـان والحريات الأساسية واحترام سيادة القانون.

١٩ - **السـيد ليو يانغ** (الصـين): قال إن الحالة العالمية لمكافحة الإرهاب ما زالت معقدة وصـعبة. فتنظيم الدولة الإسـلامية، على الرغم مما لقيه من هزائم، يكثف جهوده لبناء شـبكة عالمية من الإرهاب والعنف. وتنتشـر الأنشـطة الإرهابية لتصـل إلى المناطق التي تعاني من ضـعف الأمن. وبالإضـافة إلى تزايد التطرف والإرهاب في الفضاء الإلكتروني، تواجه الدول أيضًا تحديات أخرى من قبيل عودة المقـاتلين الإرهـابيين الأجـانـب وأسـرهم وإعـادة توطينهم وإعـادة إدماجهم. ولذلك فإن القضـاء على الإرهاب الدولي يتطلب تعاونا دوليا أقوى.

٢٠ - وأضـاف قائلا إنه ينبغي التمسـك بمعايير موحدة وتعزيز التعاون. وينبغي للدول أن تُنحي جانبا مصلحتها الجغرافية السياسية الذاتية وأن تكافح الإرهاب بشكل قاطع بكل أشكاله ومظاهره، في أي وقت أو مكان يرتكب فيه وأيا كان مرتكبوه، بغض النظر عن الدافع. وينبغي ألا يكون هناك مجال للمعايير المزدوجة والانتقائية. وينبغي للبلدان أن تتقبل فكرة المستقبل المشترك للبشرية، وأن تعزز رؤية جديدة للأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام للجميع، وأن تعزز التعاون في جميع المجالات المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك العدالة الجنائية وإنفاذ القانون ومكافحة تمويل الإرهاب.

٢١ - وتابع كلامه قائلا إن سـبل التصـدي للإرهاب يجب أن تتناول كلا من أعراضـه وأسـبابه الجذرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للتسوية السياسية للنزاعات الإقليمية، وتشجيع الحل السـلمي للنزاعات، واعتماد تدابير متكاملة لتعزيز التنمية الاقتصـادية والتعليم والعمل على القضـاء على الفقر وتحقيق التنمية المسـتدامة من أجل منع التوترات الاجتماعية. ومن المهم بناء قدرة الدول الأعضـاء فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ومعالجة نزعة التطرف، وتشـجيع الحوار

بين مختلف الحضارات والأديان على أساس احترام التنوع والشمول واعتماد تدابير وقائية ترمي إلى القضاء على التربة الخصبة للإرهاب. وينبغي أن يركز المجتمع الدولي أيضًا على مكافحة الإرهاب في الفضاء الإلكتروني، وخاصة استخدام الإنترنت من جانب المنظمات الإرهابية لنشر الأيديولوجيات المتطرفة والتحريض على الهجمات.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه يجب تعزيز دور الأمم المتحدة. وينبغي أن تركز المنظمة على تعزيز التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وعلى تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وقال إنه ينبغي الاستفادة بالكامل من خبرة هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، من قبيل مكتب مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وينبغي تعزيز التنسيق بين هذه الجهات وتواصلها مع الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي حماية سلطة وفعالية أنظمة مكافحة الإرهاب والجزاءات.

٢٣ - وأضاف قائلا إن عمليات مكافحة الإرهاب يجب أن تجرى مع الامتثال الصارم للقانون الدولي، ويجب أن تسترشد بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، على النحو المبين في الميثاق، وباحترام سيادة جميع البلدان واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وينبغي تنفيذ الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب وغيرها من قواعد القانون الدولي لمكافحة الجرائم الإرهابية. وفي هذا السياق، يتطلع وفده إلى إبرام مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي واعتماده مبكرا.

٢٤ - وقال إن الصين قد نفذت بدقة مختلف قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقد شاركت الصين مشاركة عميقة في التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب على أساس مبادئ المساواة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة، وأنشأت آليات تشاور ثنائية ومتعددة الأطراف لهذا الغرض مع أكثر من ٢٠ بلدا ومنظمة إقليمية. كما شاركت بنشاط في مختلف المحافل من قبيل الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمجموعة التي تضم البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا، ومجموعة العشرين، ومحفل التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. ومن خلال صندوق السلام والتنمية المشترك بين الصين والأمم المتحدة ومنصات أخرى، تقدم الصين الدعم في حدود إمكانياتها لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب في الدول الأخرى.

٢٥ - واستطرد قائلا إن الصين هي ضحية للإرهاب والتطرف وقد اتخذت تدابير حازمة قائمة على القانون لمنع الإرهاب وتشجيع معالجة نزعة التطرف مع ضمان أقصى حماية للحقوق الأساسية لجميع المجموعات العرقية. وتشكل تلك التدابير، التي أيدتها ورحبت بها جميع المجتمعات المحلية، جزءًا من تنفيذ الصين لخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف وتشكل مساهمة مهمة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، مع الامتثال التام لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها وضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية.

٢٦ - وأضاف قائلا إن الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية - وهي منظمة إرهابية مدرجة في قائمة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - قد أصبحت مندمجة بشكل كبير مع الجماعات الإرهابية الدولية في السنوات الأخيرة وتشكل تهديدًا متزايدًا للصين وللأمن الدولي والإقليمي. والمعركة ضد هذه الحركة والعناصر الإرهابية الأخرى في تركستان الشرقية هي الشاغل الأساسي لمكافحة الإرهاب بالنسبة للصين وتشكل جزءًا مهمًا من الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وأعرب عن أمل حكومته في أن يواصل المجتمع الدولي دعمه لجهود مكافحة الإرهاب من أجل الحفاظ بشكل مشترك على الأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي.

٢٧ - **السيد أونيا غارسيس** (إكوادور): قال إن الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والاستقرار الديمقراطي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الدولي بأسره. وتدين إكوادور إدانة قاطعة جميع الأعمال الإرهابية أيا كان مرتكبوها، وحيثما ارتكبت، وأيا كانت أغراضها. ويلزم اتخاذ تدابير مشتركة ومنسقة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، كرر تأكيد دعم إكوادور للتطبيق المتوازن لجميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٢٨ - وفي أوائل عام ٢٠١٨، كانت إكوادور مسرحاً لعدد من أعمال العنف التي ارتكبتها جماعات مسلحة غير نظامية مرتبطة بالجريمة الدولية المنظمة، مما أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، وتشريد السكان، وإلحاق أضرار بالهياكل الأساسية الوطنية. وردا على ذلك، أنشأت حكومة بلده لجنة وطنية لأمن الحدود، ونفذت خطة للدفاع عن الحدود الشمالية بغية التصدي لخطر الإرهاب عبر الحدود الوطنية

بجميع أشكاله. ومضى يقول إن إكوادور قد صدقت تقريبا على جميع الصكوك العالمية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، ودعت لجنة مكافحة الإرهاب إلى إجراء زيارة محددة الأهداف إلى إكوادور في الربع الأول من عام ٢٠١٩.

٢٩ - وتابع قائلا إن منع الإرهاب لا يقل أهمية عن قمعه، ولذلك فمن الضروري تحديد العوامل التي يمكن أن تعزز الأعمال الإرهابية، بما في ذلك التعصب السياسي والإثني والديني والعرقي، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية داخل البلدان وفيما بينها. ومن الضروري أيضا التصدي لروابط التمويل والدعم بين الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، قال إن حكومة بلده ترحب باعتماد قرار مجلس الأمن ٢٤٨٢ (٢٠١٩)، وستواصل دعم أي مبادرة يمكن أن تساعد في منع الجماعات الإرهابية من الاستفادة من الجريمة المنظمة الوطنية والعابرة للحدود الوطنية. وفي البيان المشترك الصادر عن المؤتمر الوزاري الثاني لنصف الكرة الغربي بشأن مكافحة الإرهاب الذي عقد في بوينس آيرس في تموز/يوليه ٢٠١٩، ذكرت البلدان الموقعة التزامها بعدم توفير ملاذ آمن للإرهابيين والجهات التي تمولهم للحيلولة دون استخدام أراضيها لتجنيد الإرهابيين وتغذية نزعة التطرف ونشر الإرهاب، وأعربت عن قلقها أيضا من أن الجماعات الإرهابية قد تستفيد من حالات الضعف المؤسسي أو النزاع الداخلي في تكثيف أنشطتها الإجرامية.

٣٠ - وقال إن الأمم المتحدة هي المنتدى العالمي الوحيد الذي يمكن من خلاله مكافحة الإرهاب بفعالية. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلده الجهود الرامية إلى صياغة اتفاقية إطارية بشأن الإرهاب الدولي. واختتم بقوله إنه لا يمكن أن يتم التوصل إلى توافق الآراء في هذا الصدد إلا بالإرادة السياسية لجميع الدول الأعضاء، ومن خلال حوار مفتوح يراعي شواغل الجميع ومصالحهم.

٣١ - **السيد موساييف** (أذربيجان): قال إن الإرهاب والأنشطة الإجرامية ذات الصلة لا مبرر لهما، بغض النظر عن دوافعهما؛ وهما يشكلان جرائم خطيرة يجب محاكمة مرتكبيها. ويجب عدم التسامح مع التستر على الإرهابيين ومع تمجيدهم.

٣٢ - وتابع قائلا إن أذربيجان عانى معاناة مباشرة من آفة الإرهاب. ومنذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ما برحت الهجمات الإرهابية ترتكب مرارا وتكرارا في بلده، كوسيلة لتحقيق مطالبات إقليمية غير قانونية ولا أساس لها من الصحة، وكوسيلة من وسائل الحرب، مما أودى بحياة الآلاف من المواطنين. ومن الغريب أن المسؤولين عن الأعمال الإرهابية، والمذابح ضد المدنيين، وتدمير المواقع الثقافية والدينية وتدنيسها في البلدان الأخرى يتكلمون الآن عن استهداف الطوائف العرقية والدينية في أماكن أخرى. وأكد على ضرورة رفض هذه الانتقائية المثيرة للسخرية رفضا قاطعا.

٣٣ - ومضى يقول إن مناطق النزاع المسلح، وخاصة الأراضي الخاضعة للاحتلال العسكري الأجنبي، كثيرا ما تهيئ ظروفا مواتية لاستفادة الإرهابيين والجماعات والشبكات الإجرامية المنظمة وأي دول تقف خلفها من استغلال الموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالممتلكات الثقافية وغسل الأموال وغيرها من الجرائم. وإضافة إلى ذلك، يشكل تكديس الأسلحة والذخائر في مناطق بعيدة عن المراقبة الدولية وخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

٣٤ - وتابع قائلا إنه يجب على جميع الدول الامتثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لضمان عدم استخدام أراضيها من قبل الإرهابيين أو في الأنشطة الاجرامية ذات الصلة، ولا سيما من أجل المرافق الإرهابية ومعسكرات تدريب الإرهابيين ولشن الهجمات الإرهابية، وتمويل أو تقديم أي دعم لهذه الأنشطة بشكل مباشر أو غير مباشر. وذكر أن الأعمال الإرهابية التي تقع في سياق النزاعات المسلحة يمكن أن تشكل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، الأمر الذي يستتبع مسؤولية جنائية فردية. وبالإضافة إلى التدابير التي يحق للدول أن تتخذها على الصعيد الوطني لتطبيق الولاية القضائية على الجرائم التي يرتكبها رعاياها في الخارج، فإن التعاون الدولي في المسائل الجنائية، ومن بين عناصره المساعدة القانونية المتبادلة، هو مفتاح مكافحة الإفلات من العقاب على أعمال الإرهاب وما يتصل بها من جرائم.

٣٥ - ومضى يقول إن الزيادة في الأعمال الإرهابية، بما فيها تلك المرتكبة بدافع التعصب والتطرف والإيديولوجية العنصرية، تستلزم تعزيز تدابير فردية وجماعية لمكافحة الإرهاب. ونوه بضرورة مواصلة ما بذلته الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية من جهود لتعزيز التعاون والتنسيق والنهوض بقدرات الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة، والتوسع في هذه الجهود. وكرر وفد بلده تصميمه على الإسهام بنشاط في عملية التوصل إلى اتفاق حول اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٣٦ - وتابع قائلا إن الحرب على الإرهاب لا يمكن ولا يجب أن تُستخدَم ذريعة لاستهداف أي دين أو ثقافة. وأعرب عن ترحيب أذربيجان بإطلاق خطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية. وقال إن دعم الأمم المتحدة للمبادرات الناجحة المتعلقة بالحوار بين الثقافات والأديان وثقافة السلام والتعددية الثقافية أمر أساسي لتعزيز التسامح والتغلب على القوالب النمطية والمفاهيم الخاطئة.

٣٧ - واختتم قائلا إن المنتدى العالمي للحوار بين الثقافات، الذي تنظمه أذربيجان مرة كل سنتين بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وتحالف الأمم المتحدة للحضارات ومنظمة السياحة العالمية ومجلس أوروبا والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، أصبح منتدى عالميا رئيسيا لتعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، على نحو ما شجعت عليه الجمعية العامة في القرارين ١٣٦/٧٢ و ١٢٩/٧٣. إذ أن أذربيجان حريصة على مواصلة المساهمة بنشاط في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

٣٨ - **السيد يالدا** (الهند): قال إن الإرهاب يهدد وجود الدول ويقوض أسس النظام الديمقراطي السياسي والاجتماعي. وإن عدم وجود إجماع بشأن مسألة الإرهاب يقوض المبادئ ذاتها التي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة؛ ومن ثم، يتحتم على العالم الوقوف قلبا وقالبا ضد الإرهاب. وقال إن الهند تُدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الإرهاب العابر للحدود الذي ترعاه الدولة، والذي ما من قضية أو مظلمة يمكن أن تبرره. ويجب على المجتمع الدولي أن يعتمد سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الإرهاب. ومضى قائلا إن المجتمعات الديمقراطية والعلمانية والمتعددة الثقافات هي أهداف رئيسية للإرهابيين الذين يستغلون الحريات المدنية والتسامح الديني التي تتسم بها هذه المجتمعات من أجل إثارة انقسامات طائفية.

٣٩ - وفي ضوء تزايد الصلات بين الجماعات الإرهابية وشبكات تمويل الإرهابيين عبر الحدود واستغلال التكنولوجيات الحديثة في نشر أيديولوجيات الكراهية، فإن الرد الفعال الوحيد هو تضافر جهود التعاون الدولي، بسبل منها تسليم المجرمين ومحاكمتهم وتبادل المعلومات وبناء القدرات. وعلى الرغم من أن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب كان لها تأثير محدود على أرض الواقع، وأن لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن أصبحت أدوات انتقائية بسبب أساليب عملها المبهمة وتسييس عمليات صنع القرار فيها، فإن الأمم المتحدة هي الأقدر مع ذلك على قيادة هذه الجهود. ومضى يقول إن الجمعية العامة، التي تمثل الصوت والسلطة المعنوية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره، يجب أن توجه الجهود الرامية إلى وضع إطار قانوني دولي يمكن من خلاله اتخاذ إجراءات ضد الإرهاب.

٤٠ - وتابع قائلا إن الهند طرف في جميع صكوك الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتؤمن إيمانا راسخا بأن وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي سيوفر أساسا قانونيا متينا للحرب ضد الإرهاب. وإن عدم قدرة الدول على الاتفاق على تلك الاتفاقية قد تسبب في أحد أهم الثغرات التي تشوب الإطار التشريعي الدولي لمكافحة الإرهاب. ولذلك ينبغي للدول المضي قدما في اعتماد مشروع الاتفاقية.

٤١ - ومضى يقول إن جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها حكومة بلده تشمل تبادل المعلومات وبناء القدرات من أجل مراقبة الحدود بفعالية، ومنع إساءة استخدام التكنولوجيات الحديثة، ورصد التدفقات المالية غير المشروعة، والتعاون في التحقيقات والعمليات القضائية. وينبغي أن تزيد الأمم المتحدة تعاونها مع هيئات من قبيل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بغية منع تمويل الإرهاب ومكافحته. واختتم قائلا إن حكومة بلده تدين بشدة قيام الدول بتوفير المساعدة المالية المباشرة أو غير المباشرة للجماعات الإرهابية أو فرادى أعضائها. وشدد على ضرورة مكافحة الإرهاب بلا هوادة وعلى جميع الجبهات دون نهج انتقائية.

٤٢ - **السيدة بيانوفيتش دوريشيتش** (الجبل الأسود): قالت إن الهجمات الإرهابية التي تحدث في جميع أنحاء العالم هي تذكير قوي بأنه لم تتحقق سوى نتائج محدودة حتى الآن في مواجهة خطر الإرهاب. وأكدت من جديد التزام حكومتها القوي بمكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي من خلال تدابير تمتثل امتثالا تاما لمعايير حقوق الإنسان وسيادة القانون.

٤٣ - ومضت تقول إنه لا ينبغي ربط الإرهاب والتطرف المقترن بالعنف بأي دين أو جنسية أو جماعة عرقية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تبذل الدول جهودا إضافية لمكافحة كراهية الأجانب وتعزيز الإدماج. وينبغي ألا يساء استخدام مكافحة الإرهاب من أجل قمع المعارضة السياسية أو الآراء العقائدية المعارضة.

٤٤ - واستطردت قائلة إن الجبل الأسود قام بمواءمة إطاره الاستراتيجي والقانوني إلى حد كبير مع المعايير الدولية. وقد عُدلت قوانينه المتعلقة بمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتدابير التقييدية الدولية للامتثال لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ولجنة

الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت استراتيجياتٌ جديدة لمنع الإرهاب وغسل الأموال وتمويل الإرهاب للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، ومكافحة التطرف المقترن بالعنف للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣، مرحلةَ التطوير النهائي.

٤٥ - ومضت تقول إنه رغم أن الجبل الأسود تأثر تأثرا طفيفا بمسألتي تغذية نزعة التطرف والمقاتلين الأجانب، فقد قامت الحكومة بتجريم الأنشطة ذات الصلة بموجب القانون الجنائي، وهي تنفذ أنشطة مكافحة تغذية نزعة التطرف والتوعية بها، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية. وتضع الحكومة أيضا تدابير لإعادة إدماج العائدين وأسرهم، وتولي أهمية كبيرة لمبادرة مكافحة الإرهاب في غرب البلقان، التي أطلقت في عام ٢٠١٥ بدعم من الاتحاد الأوروبي، وتسهم بنشاط في تنفيذ خطة العمل المشتركة المتعلقة بمكافحة الإرهاب للبلقان الغربية، الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٤٦ - واختتمت قائلة إن التدابير الفعالة لمكافحة الإرهاب يجب ألا تعالج المسائل الأمنية فحسب، بل المشاكل الأساسية المتصلة بالتنمية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والشواغل الإنسانية أيضا. ولا يمكن تحقيق نتائج إلا من خلال الحوار بين الجهات صاحبة المصلحة المتعددة، وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات فيما بين الدول، والتعاون في مجال العدالة الجنائية.

٤٧ - **السيد موهوموزا** (أوغندا): قال إن حكومة بلده تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ولا يمكن تبرير أعمال الإرهاب، بصرف النظر عن دوافعها وهوية مرتكبيها. ولا تزال جماعات إرهابية من قبيل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام تزهق الأرواح وتلحق الدمار على نطاق واسع، وتتلاعب بعقول الشباب من خلال استغلال ما يتعرضون له من أوجه ظلم وإجحاف حقيقية أو متصورة. ويجب ألا يتهاون المجتمع الدولي في عزمه على مكافحة الإرهاب، وذلك بسبل منها معالجة أسبابه الجذرية، من قبيل الفقر. ومن المهم أيضا أن يكون هناك تعريف للإرهاب يميزه عن النضال المشروع.

٤٨ - وتابع يقول إن وفد بلده يدعم الجهود الرامية إلى تحسين استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والوصول إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وإن وفد بلده يؤيد اقتراح عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة استجابة دولية لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله.

٤٩ - واستطرد قائلا إن أوغندا تشارك منذ زمن طويل في مكافحة مختلف الجماعات الإرهابية، ونجحت في طرد جيش الرب للمقاومة من أراضيها. ويجب على جميع الدول أن تتعاون لحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، والقضاء على مصادر تمويلهم. وقد أدت أوغندا، تحت إشراف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، دورا محوريا في محاربة حركة الشباب. وينبغي تكثيف الجهود لمساعدة الصومال في إقامة مؤسسات تكون قادرة على التعامل مع المنظمات الإرهابية التي تعتبر ذلك البلد ملاذا آمنا لأنشطتها. وفي نهاية المطاف، يتعين اللجوء إلى الإجراءات القضائية من أجل مكافحة الإرهاب. وأعرب في هذا الصدد عن تقديره لحكومات البلدان المجاورة لتيسير إلقاء القبض على قادة جماعات إرهابية من قبيل جميل موكولو، الذي يوجد حاليا قيد المحاكمة في أوغندا.

٥٠ - واختتم قائلاً إن حكومة بلده تؤكد مرة أخرى قلقها من أن إلقاء النفايات السامة قبالة سواحل الصومال قد يشكل ترسانة للإرهابيين في سعيهم للحصول على أسلحة الدمار الشامل. ويجب وقف إلقاء النفايات، وأن يكفل المسؤولون عن إلقائها تنظيفها.

٥١ - **السيدة لي هيونسيونغ** (جمهورية كوريا): قالت إنه لا يمكن التسامح مع الإرهاب أو تبريره تحت أي ظرف من الظروف. ولمكافحة الإرهاب بفعالية والتخفيف من الضرر الذي يلحق بالضحايا والقضاء على الأسباب الجذرية، ينبغي لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، التعاون والالتزام بتنفيذ القواعد ذات الصلة بموجب القانون الدولي. وأعربت عن ترحيب حكومتها بإصدار مكتب مكافحة الإرهاب للنداء الموحد والمتعدد السنوات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تعزيز الدور التنسيقي للمكتب وتفادي تجزئة أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٥٢ - ومضت قائلة إن إساءة استخدام الإرهابيين للتكنولوجيات الجديدة وشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي تمثل تحدياً متنامياً. وكبلد يتمتع بمستوى عالٍ من الاتصال الرقمي وبثقافة سيبرانية حيوية، تعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على منع تحويل الفضاء الرقمي إلى مرتع للإرهاب والتطرف العنيف. وذكرت أن بلدها سيقوم أيضاً باستكشاف السبل لتحديث قوانينه وأنظمته

بحيث تعكس نشوء التكنولوجيات الجديدة. وقالت إن بلدها يرعى مبادرة تسخير التكنولوجيا لمكافحة الإرهاب، ويتعاون بوصفه عضوا في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية مع المؤسسات المالية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الرسمية للتوصل إلى نظام محسن للقضاء على التمويل غير المشروع للأعمال الإرهابية.

٥٣ - وقالت إن جمهورية كوريا طرف في معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وهي ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٦٢ (٢٠١٩) و ٢٤٨٢ (٢٠١٩). وتشارك جمهورية كوريا بنشاط أيضا في الاجتماعات الإقليمية، بما في ذلك اجتماع منتدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا الإقليمي المعقود بين الدورات المعني بمكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٩، وقد عززت تعاونها مع الدول الأخرى عن طريق الاجتماعات التي تعقدها هيئات مثل الفريق العامل المشترك بين جمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي المعني بمكافحة الإرهاب.

٥٤ - وقالت إن ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب، عند تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي أن تكون أي تدابير تقييدية واردة في القانون، بما في ذلك توجيه الاتهام لمرتكبي الجرائم الإرهابية ومعاقبتهم. وذكرت أن هناك عددا من القوانين المعمول بها في جمهورية كوريا للتصدي للإرهاب وغسل الأموال وغير ذلك من وسائل التمويل غير القانوني. وقالت إن اعتماد قانون لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٦ أدى إلى تحسين اتساق الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب. وبموجب هذا القانون، أنشأت الحكومة لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب يرأسها رئيس الوزراء وتضم ممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية المعنية. واختتمت قائلة إن اللجنة ناقشت في عام ٢٠١٩ تدابير مكافحة الإرهاب التي يجب أن تتخذ خلال المناسبات الوطنية الهامة، واعتمدت مرسوما جديدا بشأن الإرهاب.

٥٥ - **السيدة زوهو** (توغو): قالت إنه في البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ باسم المجلس (S/PRST/2019/7)، كرر مجلس الأمن الإعراب عن بالغ قلقه إزاء الحالة الأمنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما التهديدات التي يشكلها الإرهاب؛ ورحب بالروح القيادية التي أبدتها البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل بقيامها بالدور الطليعي في مبادرات مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة؛ وأشاد بالجهود التي تبذلها تلك البلدان والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتعزيز الأمن في المناطق الحدودية والتعاون الإقليمي والتصدي لأثر الإرهاب. وأكد مجلس الأمن مجدداً أن على الدول الأعضاء أن تكفل التقيد في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب بجميع الالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي. وفي هذا الصدد، قالت إن توغو اتخذت إجراءات مبكرة لتطبيق الصكوك القانونية العالمية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقد أنشأت وحدة للاستخبارات المالية واعتمدت قانونا بشأن منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء الهجمات اليومية تقريبا في بعض البلدان المجاورة توغو، أنشأت الحكومة لجنة مشتركة بين الوزارات في عام ٢٠١٩ لمنع ومكافحة التطرف العنيف. وأضافت أن قانوناً جديداً بشأن الأمن القومي قد اعتُمد أيضاً للتعامل مع الهجمات الإرهابية الفعلية أو التهديد بها، والجريمة عبر الوطنية.

٥٦ - وقالت إن ازدياد تواتر الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم يقتضي اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا الصدد، قالت إن حكومتها قد طلبت المساعدة من لجنة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، التي أثمرت زيارتها إلى توغو في تموز/يوليه ٢٠١٩ عن عددٍ من التوصيات وأتاحت فرصة لتقييم الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الأولوية. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمع رئيس توغو بوكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب على هامش المناقشة العامة في الدورة الحالية، وشارك في مؤتمر القمة الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في واغادوغو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، حيث أعلن رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عزمهم اعتماد خطة عمل ذات أولوية لمكافحة الإرهاب بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وفي كلا المناسبتين، أعادت توغو تأكيد معارضتها الثابتة للأصولية والتطرف العنيف، ودعت إلى المزيد من التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات الاستخبارية. وأعربت أخيراً عن أمل وفدها في أن تتمكن اللجنة من حل المسائل المعلقة التي تحول دون وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٥٧ - **السيدة بيتش** (صربيا): أعادت تأكيد إدانة بلدها القوية للإرهاب والتطرف العنيف، وقالت إنه في عام ٢٠١٩، ما زال العالم يشهد العديد من الهجمات الإرهابية المروعة، بما في ذلك في نيوزيلندا وسري لانكا. وقالت إن الإرهاب والتطرف العنيف ظاهرتان عالميتان. ومن أجل التصدي لهما، من الضروري استمرار التعاون بين الدول

الأطراف على نطاق واسع. وأضافت إن صربيا ستواصل دعم عمل الأمين العام والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب، وأنها ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن التي تتناول الإرهاب الدولي. وقالت إن صربيا تؤيد أيضا خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف والاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وشجعت الدول الأعضاء على بذل الجهود اللازمة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٥٨ - وأضافت إن ظاهرة العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب تمثل تحديا يتطلب التعاون الإقليمي. وقد اتخذت صربيا تدابير عديدة لمعالجة هذه المشكلة، بما في ذلك الاضطلاع بأنشطة تنفيذية إما بشكل مستقل أو بالتعاون مع الشركاء، ولا سيما في غرب البلقان وجنوب شرق أوروبا. وذكرت أن القانون الجنائي للبلد ينص على معاقبة المواطنين الصرب الذين يشاركون في نزاعات مسلحة في الخارج أو في تنظيمها. وقد تم أيضاً اعتماد استراتيجية وطنية لمنع ومكافحة الإرهاب للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. واختتمت قائلة إن قانون تجميد الأصول ينص على أنظمة فعالة بشأن المسائل المتصلة بقائمة الأشخاص المحددين من قبل مجلس الأمن والمنظمات الدولية الأخرى، فضلا عن عملية التحديد بذاتها، في حين أن قانون منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتماشى مع معايير الاتحاد الأوروبي وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

٥٩ - **السيد نيانيد** (الكاميرون): قال إن الإرهاب لا يزال يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وأردف قائلا إن الإرهابيين يستخدمون بصورة متزايدة وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات المشفرة والشبكة المظلمة لنشر الدعاية ونشر نزعة التطرف بين المجندين الجدد والتخطيط للفظائع. وقال إن هناك حاجة إلى العمل المتضافر المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب، وينبغي أن يشمل ذلك جميع مناطق العالم ومختلف مستويات الحكومة والشركاء غير التقليديين مثل القطاع الخاص. وأضاف إنه ينبغي أيضا اتخاذ تدابير لإزالة العقبات التي تحول دون تبادل المعلومات، بما في ذلك المعلومات الاستخبارية والبيانات البيومترية ومعلومات المسافرين، على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وقال إن حكومته تثني على عمل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) في تحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والقبض عليهم بالتعاون مع الدول والشركاء الدوليين والإقليميين. بيد أنه من أجل إحراز مزيد من التحسينات في هذا الصدد، فمن الأهمية بمكان أن تقوم الدول بالتنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧).

٦٠ - وأعرب عن ترحيب وفد بلاده بمبادرة الأمين العام بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الأول الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وأردف إنه لا يمكن كسب معركة مكافحة الإرهاب بالوسائل العسكرية لوحدها؛ وأنه يجب أيضا التصدي للأسباب الجذرية، بما في ذلك النزاعات التي طال أمدها والنزاعات التي لم تحلّ، وانعدام سيادة القانون، وانتهاكات حقوق الإنسان، والفقر والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. وأعرب عن ترحيب وفده بقرار إعلان ٢١ حزيران/يونيه اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب وإجلالهم. وقال إنه يجب تكثيف التعاون الدولي من أجل تقديم الإرهابيين إلى العدالة وتفكيك شبكاتهم، وكفالة الامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان في نفس الوقت.

٦١ - ومضى قائلاً إن الكاميرون، التي كانت مسرحاً لفظائع ارتكبتها جماعة بوكو حرام، تدين الإرهاب بشدة وتعيد تأكيد التزامها القوي باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقال إن مكافحة الإرهاب تتطلب مجموعة عوامل تشمل زيادة الوعي وإشراك المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في وضع استراتيجيات تلائم الأوضاع المحلية من أجل دحض خطاب التطرف وضمان عدم تضليل الشباب وغيرهم من الأشخاص الضعفاء عن طريق الأوهام التي يروج لها الإرهابيون. ثم قال إن الكاميرون، التي تشجع ثقافة السلام والتسامح والحوار بين الأديان، تعكف على تنفيذ العديد من البرامج التثقيفية والمشاريع الإنمائية التي يشارك فيها الشباب بغية التصدي للخطاب الإرهابي القائم على الكراهية، ومعالجة نزعة التطرف لدى الأشخاص المتأثرين به. واستجابة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، اعتمدت الكاميرون عام ٢٠١٤ قانونا بشأن قمع أعمال الإرهاب وصدقت على العديد من صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

٦٢ - وأردف أن نجاحات الكاميرون في مكافحة جماعة بوكو حرام أتت نتيجة للإجراءات المتخذة في إطار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، والتآزر بين دول المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما تشاد ونيجيريا. وأضاف إنه ينبغي تعزيز وإدامة هذا التعاون، الذي تضمن إنشاء قوة مختلطة متعددة الأطراف.

٦٣ - وقال إن التطرف العنيف والإرهاب يعزز أحدهما الآخر. وفي هذا الصـــدد، قال إن حكومته ترحب بخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، وهي بصدد وضع خطة عمل وطنية خاصة بها على النحو الموصـــى به في هذه الوثيقة. واختتم قائلا إنه ينبغي إعطاء الأولوية للتدابير الرامية إلى القضـــاء على الأيديولوجيات المتطرفة في سياسات مكافحة الإرهاب.

٦٤ - **السيدة ساماراسينغ** (سري لانكا): أعربت عن التعازي لضحايا الهجمات الإرهابية وأسرهم، وقالت إن الهجمات التي وقعت في نيسان/أبريل ٢٠١٩ ضد الكنائس والفنادق في سري لانكا قد أنهت عقدا من السلام أعقب ٣٠ سنة من النزاع الأهلي الذي مزق نسيج الأمة. وقالت إنه خلال ذلك العقد، اتخذ شعب سري لانكا، الذي يأتي من خلفيات عرقية ودينية عديدة، خطوات صوب المصالحة والعدالة الانتقالية والتنمية والسلام المستدام. وأضافت إنه على الرغم من أن الحكومة أعادت الأوضاع بسرعة إلى طبيعتها عقب الهجمات، فقد كانت تلك أول تجربة للبلد مع الإرهاب الدولي. وذكرت إن الهجمات على الأهداف غير المحصنة مثل المواقع الدينية تتسم بشكل خاص بالجبن وانعدام الإنســـانية؛ وقد شـــكلت بعض المخاطر للإرهابيين، غير أنها كانت ذا أثر كبير. ولذلك فإن وفد بلدها يرحب بخطة عمل الأمم المتحدة لحماية المواقع الدينية، التي أطلقت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وقالت إنه يجب أيضـــا على المنظمة والدول الأعضاء الاستناد إلى خطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف، واســـتراتيجية وخطة عمل الأمم المتحدة بشـــأن خطاب الكراهية، واســـتراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والقرارات ذات الصلة، للتصدي لهذه المسألة. وذكرت إن حكومة بلدها تدرس إمكانية صياغة خطة استراتيجية لمنع ومكافحة التطرف العنيف وبناء قدرة المجتمع على الصمود على الصعيد الوطني.

٦٥ - وقالت إنه ينبغي لوســـائط الإعلام، ولا ســـيما وســـائل التواصـــل الاجتماعي، أن تعزز ثقافة الســـلام بدلا من الكراهية والتعصـــب. وأردفت قائلة إن أولئك الذين نفذوا هجمات نيســـان/أبريل ٢٠١٩ ليسـوا أعضـاء مهمشـين في المجتمع، بل جهات فاعلة محلية ثرية حصـــلت على تعليمها في الخارج، وغُرســـت فيها نزعة التطرف في الخارج وعبر شبكة الإنترنت. وقالت إنه يجب على المجتمع الدولي إيجاد طرق مبتكرة للتصـدي للتهديد المتغير الذي يشـكله كل من الإرهاب والتطرف العنيف.

٦٦ - وأعربت عن ترحيب ســـري لانكا بتركيز مكتب مكافحة الإرهاب على تقديم المســـاعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضـــاء. وأعربت عن امتنان بلدها أيضـــاً للاهتمام الذي أبداه المكتب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب عقب الهجمات، ولا سيما الزيارة التي قام بها المدير التنفيذي للمديرية إلى سري لانكا والبعثات التي قادها المكتب لاســـتكشـــاف إمكانية وضـــع برنامج لمكافحة تنقل الإرهابيين وتعزيز قدرات الوكالات المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب. ورحبت بخطة عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب خلال عام ٢٠٢٠.

٦٧ - وقالت إن المقاتلين الإرهابيين الأجانب يمثلون تهديدا شديدا ومتناميا. وذكرت أن الشـــبكات الدولية المرتبطة بالجريمة المنظمة أســـاســـية بالنســـبة للجماعات الإرهابية. وأردفت قائلة إنه ينبغي لوحدات الاســـتخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون والاســـتخبارات والقطاع الخاص والنظراء على الصعيدين الإقليمي والدولي تعزيز تبادل المعلومات المالية. كما ينبغي توســـيع نطاق الأنشـــطة التي ترصـــدها وحدات الاســـتخبارات المالية للمســـاعدة في تتبع المعاملات التي قد تأتي من مصادر مشروعة وتنطوي على أموال للأنشطة الإرهابية.

٦٨ - وقالت إن سـري لانكا حظرت المنظمات التي قامت بتنفيذ هجمات نيسـان/أبريل ٢٠١٩ بموجب القوانين المحلية لمنع الإرهاب؛ وأُدرجت تلك المنظمات أيضـــا في القوائم عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، إلى جانب ٢٦ فرداً يشتبه في ضلوعهم بالإرهاب وتمويل الإرهاب. وأضـافت إنه على الرغم من محاولات الإرهابيين نزع الصـــفة الإنســـانية عن ضـــحاياهم، يجب على المجتمع الدولي احترام الإنسـانية المشـتركة ومكافحة الإرهاب بروح من الاحترام والمسـؤولية والحوار والتضامن. ومضت تقول إنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

٦٩ - وواصلت كلامها قائلة إن سري لانكا طرف في ١٣ اتفاقية لمكافحة الإرهاب وفي الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسـيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بقمع الإرهاب. وقد شـــاركت في الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة النقل غير المشـــروع للأموال لأغراض إرهابية، وستواصل دعم الجمعية العامة ومجلس الأمن في تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب ووضع القواعد القانونية. وأعربت عن الأسف لعدم النجاح في اختتام المفاوضات المتعلقة بمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، على الرغم من التأييد الواســـع له؛ واختتمت قائلة

إن الذكرى الخامسة والسبعين للمنظمة في عام ٢٠٢٠ تمثل فرصة للدول الأعضاء لحل الخلافات العالقة فيما بينها في هذا الصدد. ويجب عليها توجيه رسالة واضحة تعبر عن تصميم المجتمع الدولي على مكافحة الإرهاب.

٧٠ - **السيدة إيغيل** (الجزائر): قالت إنّ حكومة بلدها تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بصرف النظر عن دوافعه ومكان ارتكابه وتوقيته والجهة التي ترتكبه. ويجب بذل جهود جماعية من أجل منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ويجب عدم ربط الإرهاب بأي دين أو حضارة أو منطقة جغرافية. ويجب أن تشمل مكافحة التطرف العنيف والإرهاب الجهود الرامية إلى مكافحة كراهية الأجانب وكراهية الإسلام.

٧١ - ورأت أنه ليس هناك أي بلد مُحصّن ضد التهديد الذي يشكله الإرهاب على الصعيد العالمي. وفي مواجهة القضايا الناشئة من قبيل انتشار الدعاية الإرهابية على شبكة الإنترنت، وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتقالهم إلى أماكن أخرى، وأمن الحدود وإدارتها، والصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، وتمويل الإرهاب، لا بد من تكثيف الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتعزيز العمل الذي تقوم به الأمانة العامة في هذا الصدد. وذكرت أن وفد بلدها يرحب أيضا بعقد سلسلة من المؤتمرات الإقليمية في إطار متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء لعام ٢٠١٨، ويتطلع إلى المؤتمر الرفيع المستوى الثاني، المقرر عقده بالاقتران مع الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٧٢ - وقالت إنه ينبغي للجمعية العامة التوصل إلى صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للدول أن تتفق على تعريف دقيق للإرهاب وفقا للميثاق والقانون الدولي، وتجنب الخلط بين أعمال الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرير الوطني. وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة رد منظم مشترك من المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وسيساعد ذلك المؤتمر في التغلب على المسائل المعلقة المتصلة بمشروع الاتفاقية.

٧٣ - واعتبرت أن منع ومكافحة الإرهاب يتطلبان تعاونا متعدد الأوجه، لا يقتصر على التدابير القمعية فحسب، بل يشمل أيضا استراتيجية سياسية متماسكة. وبعد أن شهدت الجزائر الآثار المدمرة للإرهاب في التسعينات، فهي تحافظ على مستوى عال من اليقظة في مكافحة الإرهاب والتطرف. وقد نفذت حكومة بلدها سياسات واستراتيجيات وبرامج إنمائية لمكافحة الاستبعاد والتهميش والظلم الاجتماعي وتعزيز الديمقراطية والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد والعيش معا في سلام. وتأمين الحدود ومكافحة الإرهاب المتبقي هما أيضا جزء من استراتيجية مكافحة الإرهاب التي تتبعها حكومة بلدها.

٧٤ - وتابعت قائلة إن الجزائر أقامت على الصعيد الإقليمي روابط قوية للتعاون الثنائي مع البلدان المجاورة في المجالات الرئيسية المتصلة بمكافحة الإرهاب. ففي منطقة الساحل، يتطلب السياق الحالي تنسيق قدرات بلدان المنطقة وتعزيزها على أساس المسؤولية الوطنية. وتشارك الجزائر في عدة آليات للتعاون من أجل تعزيز تدابير مراقبة الحدود، وكذلك تبادل المعلومات الاستخباراتية فيما بين بلدان منطقة الساحل.

٧٥ - وأردفت قائلة إن الجزائر قدمت، في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في شباط/فبراير ٢٠١٩، بصفتها رائدة على مستوى الاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تقريرا عن التهديدات والاتجاهات السائدة فيما يتصل بالإرهاب في أفريقيا في عام ٢٠١٨. وقد جاء في التقرير أن الجماعات الإرهابية ما زالت نشطة في أجزاء من أفريقيا، وتهدد السلام والأمن والاستقرار والتماسك الاجتماعي، ولا سيما في منطقة الساحل والصحراء. وذكر التقرير أن التطرف آخذ في الازدياد، ولا سيما بين الشباب والفئات المحرومة اقتصاديا، والعلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية مدعاة للقلق. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ازداد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع المسلح.

٧٦ - وأشارت إلى أن الجزائر قدمت أيضا مذكرة اقترحت فيها على الاتحاد الأفريقي وضع الإطار الأفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومعالجة مسألة عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وانتقالهم إلى أمكان أخرى، والقضاء على مصادر تمويل الإرهاب، ومنع ومكافحة التطرف، والترويج للأطر السياسية والمؤسسية والقضائية التي تعزز الديمقراطية، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاجتماعية

والاقتصادية. واعتبرت المبادرات الأمنية للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، ومقر كل منهما في الجزائر العاصمة، من الأمور الأساسية لتعزيز قدرات أفريقيا في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. واختتمت بالقول إن الجزائر تعمل على نحو وثيق مع كيانات مثل المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ولا سيما بصفتها الرئيس المشارك للفريق العامل المعني ببناء القدرات في منطقة غرب أفريقيا، التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

٧٧ - **السيد الأنصاري** (البحرين): قال إن ظاهرة الإرهاب قد تفشت وأضحت تشكل تحديا أمام المجتمع الدولي؛ الأمر الذي يتطلب من الجميع التعاون على كافة الأصعدة في سبيل محاربتها للوصول إلى مستقبل أكثر أمنا وازدهارا. وأضاف قائلا إن البحرين تسعى إلى محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وقد استضافت في المنامة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ اجتماعات حول مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية، بمشاركة ممثلين عن الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والمفوضية الأوروبية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي مقرها في البحرين. واعتُمدت في تلك الاجتماعات توصيات تتماشى مع أحكام القانون الدولي واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بشأن ضرورة تحري وملاحقة تمويل الإرهاب على مستوى الجماعات أو الأفراد الإرهابيين، والتطبيق الكامل للجزاءات المالية المقررة وإشراك القطاع الخاص بصورة إيجابية في الجهود الرامية إلى مكافحة تمويل الإرهاب.

٧٨ - وتابع قائلا إن حكومة بلده تحرص على المشاركة الكاملة في الإطار الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال الانضمام إلى المنظمات الإقليمية التي تعمل على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وقد نظمت حكومة بلده، بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية، حلقة العمل الخليجية الأوروبية الثامنة لمكافحة تمويل الإرهاب، وحلقة العمل حول التبرعات الخيرية ومكافحة تمويل الإرهاب والتطرف العنيف. وشارك بلده أيضا في الاجتماع العاشر للفريق المعني بمكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية، الذي عقد في وارسو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بصفته عضوا في مركز استهداف تمويل الإرهاب. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، اعتمدت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية تقرير التقييم المتبادل الذي أعدته عن البحرين.

٧٩ - وأكد على أهمية تنسيق الجهود لمكافحة التنظيمات الإرهابية وفكرها المتطرف وتجفيف منابعها المالية. ونوقشت في الاجتماع الحادي عشر للفريق المعني بمكافحة تمويل تنظيم الدولة الإسلامية، الذي عقد في البحرين في نيسان/أبريل ٢٠١٩، الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وذكر أن حكومة بلده أنشأت لجنة وطنية لمتابعة التزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن، ولجنة لوضع سياسات ترمي إلى حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتبنت على إثر ذلك استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، ونظمت بالتعاون مع مكتب مكافحة الإرهاب حلقة عمل في آذار/مارس ٢٠١٩ لبناء قدراتها على حماية القطاع غير الربحي من الاستغلال الإرهابي. واختتم قائلا إن البحرين تؤكد على موقفها الثابت بالتعاون مع حلفائها لمواجهة التطرف والإرهاب، مع التشديد على فرض أشد الجزاءات على الجهات الممولة للإرهاب وتحقيق مستقبل يعم بالأمن والرخاء.

٨٠ - **السيد كيم** إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الأعمال الإرهابية تستمر بلا هوادة في أنحاء مختلفة من العالم، ليس فقط في البلدان النامية مثل كينيا ونيجيريا وأفغانستان وسري لانكا، بل أيضا في البلدان المتقدمة النمو مثل نيوزيلندا. وأضاف قائلا إنه بعد مرور خمس سنوات على ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، لا تزال تلك المنظمة تعمل على تفاقم الحالة في مناطق النزاع حتى وهي تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة. ويهدد الانتشار السريع للأعمال الإرهابية السلام والأمن العالميين، ويبدو التعاون الدولي إلى حد كبير غير فعال في وقفه. وعلى الرغم من تكثيف الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب من خلال اعتماد صكوك متعددة الأطراف، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والأعمال التي يقوم بها مكتب مكافحة الإرهاب، لم يتحقق إلا القليل من النجاح. ويجب معالجة سبب ذلك الفشل. وقال إنه تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن رئيس الوزراء السابق لأحد البلدان أكد أن تنظيم الدولة الإسلامية قد تشكل بسبب غزو العراق من قبل بلد معين، قام أيضا بغزو ليبيا، ويشارك مشاركة عميقة في النزاعات الداخلية في سوريا تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، ولم يدخر جهدا في سعيه من أجل تغيير النظام.

٨١ - وذكر أن أعمالا إرهابية ترعاها دول بهدف الإطاحة بحكومات شرعية ترتكب في أماكن أخرى، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام القانون الدولي. والإرهاب الذي ترعاه الدول هو السبب الكامن وراء استمرار انتشار الأعمال الإرهابية؛ وما لم يتم القضاء عليه، لن تنجح الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ولن يكون من الممكن تهيئة بيئة سلمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٢ - وقال إن حكومة بلده تعارض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك تقديم الدعم للأعمال الإرهابية. ولطالما تعرضت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتهديدات الإرهاب الذي ترعاه الدول من قوى معادية عازمة على الإطاحة بدولتها ونظمها الاجتماعية. وهي تعلق أهمية كبيرة على جهود مكافحة الإرهاب، التي تصون سيادتها وتحمي حياة وأمن شعبها. وتؤيد حكومة بلده تأييدا تاما حكومة سوريا وشعبها في كفاحهما من أجل الدفاع عن السلامة الإقليمية لبلدهما، وحكومة فنزويلا وشعبها في جهودهما الرامية إلى وضع حد لتدخل القوى الخارجية وصون السيادة الوطنية. واختتم بالقول إن حكومة بلده ستفي بمسؤوليتها المتصلة بالقضاء على جميع أشكال الإرهاب وكفالة السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها.

٨٣ - **السيد زناتي** (تونس): قال إن الإرهاب يمثل أحد أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وأضاف أن هناك أعمالا إرهابية شنيعة ترتكب في جميع أنحاء العالم، وتستهدف الأرواح البشرية وتدمر المؤسسات والهياكل الأساسية. ويدين بلده الإرهاب بأشد العبارات، ويقف على أهبة الاستعداد للمساهمة في الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

٨٤ - وأردف قائلا إن بلده، الذي عانى من الإرهاب، يعلق أهمية كبيرة على تكثيف الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب وفقا لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي. وقد اتخذ بلده تدابير قانونية ومؤسسية وعملياتية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، باتباع نهج كلي متوافق مع المعايير الدولية. وفي عام ٢٠١٥، جرّم قانون شامل بشأن مكافحة الإرهاب وغسل الأموال أعمال دعم الإرهاب والتحريض عليه وتبريره، وتدريب وتجنيد الإرهابيين، والاشتراك في تمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠١٦، أنشأت حكومة بلده لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب، واعتمدت استراتيجية وطنية شاملة بشأن التطرف والإرهاب. وكانت تلك الاستراتيجية مستوحاة من استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونظمت إجراءات منع الإرهاب والحماية منه والتصدي له ومقاضاة الإرهابيين. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أصدرت حكومة بلده مرسوما بشأن تجميد الأصول؛ وهي تحتفظ بقائمة بالكيانات والأفراد المتصلين بالإرهاب الذين جُمدت أصولهم عملا بالمرسوم. ولأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية مكفولة في دستور تونس، فقد صُمم النهج الوطني لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع.

٨٥ - ورأى أنه من أجل ضمان فعالية الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب ووقف انتشار الكراهية وتغذية نزعة التطرف والتطرف العنيف، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والعنف، وهي البؤس والجهل والمظالم والاستبعاد والظلم واليأس. ويجب تعزيز التعاون، وتصميم الشراكات القائمة على التضامن بهدف تحسين سبل العيش والإدماج الاجتماعي - الاقتصادي. ويجب على المجتمع الدولي تحسين التفاهم والتقارب بين الشعوب ونشر ثقافة التضامن والتسامح والحوار من خلال إقامة علاقات دولية بناءة على أساس الاعتدال والاحترام. ويجب عليه أيضا تكثيف الجهود المشتركة الرامية إلى إيجاد حلول سياسية دائمة للنزاعات والتوترات التي تستغلها الحركات الإرهابية في تجنيد المقاتلين. ويجب عليه أيضا قطع مصادر تمويل تلك الحركات، مثل الجريمة المنظمة والتهريب. وأعرب عن التزام بلده بالعمل بشكل وثيق مع كيانات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مكتب مكافحة الإرهاب. واختتم بيانه بالقول إن وفد بلده يتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى للقضاء على الإرهاب الدولي، وأعرب عن الأمل في تحقيق تقدم في المفاوضات بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي.

٨٦ - **السيد راي** (نيبال): قال إن الإرهاب يسبب خسائر فادحة في الأرواح ويُحدث دمارا في جميع أنحاء العالم، ويهدّد التمتع بحقوق الإنسان، ويعيق التنمية المستدامة. وأشار إلى أن الإرهابيين كثيرا ما يحاولون زعزعة استقرار المجتمع عن طريق الإخلال بالسلام والوئام وزيادة حدة النزاعات القائمة. فمن خلال استغلال التكنولوجيات الجديدة كالإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، يتجاوز الإرهابيون الحدود المادية والافتراضية ويغررون بالشباب للانضمام إلى صفوفهم. وبالنظر إلى الخصائص عبر الوطنية للإرهاب، لا يمكن لأي بلد أن يكافحه بمفرده. وأعرب عن إدانة نيبال للإرهاب بجميع أشكاله

ومظاهره، بصرف النظر عن مكان ارتكابه وتوقيته والغرض منه. وأفاد بأن حكومة بلده اتخذت أقصى درجات الحذر لمنع استخدام أراضيها في شن هجمات ضد بلدان أخرى.

٨٧ - وأضاف قائلا إن الإرهاب لا يمكن دحره بالمدافع وحدها. فالوقاية أمر ضروري أيضا؛ ويجب معالجة الظروف الكامنة التي تدفع الشباب إلى العنف. وينبغي أن تتصدى الحكومات والمجتمع الدولي لمسائل الفقر والبطالة والافتقار إلى التعليم، التي تؤدي إلى تغذية نزعة التطرف لدى الشباب. ويجب القضاء على الظلم والاستبعاد الاجتماعي، ويجب تسوية المسائل المتعلقة بالنساء والفتيات، اللواتي يسهل وقوعهن في شرك الجماعات المتطرفة. وينبغي أن تكمّل منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية الجهود التي تبذلها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من أجل تهيئة فرص العمل للشباب وتحسين مهاراتهم.

٨٨ - وتابع قائلا إن نيبال على استعداد للمشاركة في الجهود الدولية والمبادرات الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنعه. وهي طرف في ستة صكوك دولية لمكافحة الإرهاب، وفي الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب. ورأى أنه يجب على وجه السرعة إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وأشار إلى أن نيبال تدعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي ملتزمة بإدماج الاستراتيجيات والسياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة في إطارها المحلي للتنفيذ. وذكر أنها أنشأت آليات قانونية لمعالجة الصلة بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

٨٩ - ومضى يقول إن مكافحة الإرهاب تستوجب من البلدان أن تقيم شراكات لتبادل المعلومات والتكنولوجيا. واختتم كلامه بالقول إنه ينبغي توفير المساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، لتمكينها من التعاون مع البلدان الأخرى في كبح جماح الإرهاب.

٩٠ - **السيدة بونسي** (الفلبين): قالت إن الفلبين تدين الإرهاب في أي مكان في العالم، وأياً كان مصدر إلهامه. وأعربت عن اشمئزاز بلدها من الإرهاب بجميع مظاهره، بصرف النظر عن مكان ارتكابه والجهة التي ترتكبه والجهة المرتكب ضدها. وأشارت إلى ما تقوم به الفلبين على الصعيد الوطني للتصدي للإرهاب والتطرف العنيف عن طريق نهج يشمل المجتمع بأسره. ورأت أنه على الرغم من الحاجة الطويلة الأمد إلى معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، فإن الأولوية المطلقة، متى استحكم الإرهاب، هي القضاء عليه. واعتبرت أنه يجب في الوقت نفسه احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وأعربت عن التزام حكومة بلدها بحماية المواطنين الممتثلين للقانون والأبرياء. ورأت أن الشك ينبغي، مع ذلك، ألا يفسر لصالح الإرهابيين.

٩١ - وأضافت قائلة إن كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ شهد مقتل ٢٧ شخصا وإصابة المئات بانفجار قنبلة في الكاتدرائية الكاثوليكية في الفلبين. وذكرت أن تنظيم الدولة الإسلامية أعلن مسؤوليته عن الهجوم. وأشارت إلى تعرض مسجد للقصف بعد ذلك بيومين. واعتبرت أن هاتين الحادثتين، إلى جانب الهجوم الذي وقع على مدينة مراوي في عام ٢٠١٧، أثبتتا الطابع عبر الوطني للإرهاب، وأكدتا أنّه الخطر الأكثر إلحاحا الذي يتهدد السلم والأمن العالميين. ورأت أن الإرهاب مشكلة عالمية لا يمكن لأي بلد أن يحلها بمفرده.

٩٢ - وتابعت قائلة إن الهجوم على مراوي كان أكثر أعمال الإرهاب تدميرا في تاريخ بلدها؛ إلا أن القوات المسلحة والشرطة الفلبينية تمكنت، بدعم من الحلفاء، من تحرير المدينة بعد خمسة أشهر من القتال. ورأت أن القضاء على الإرهاب يستوجب، مع ذلك، أن تُستكمل العمليات العسكرية وعمليات إنفاذ القانون بجهود ترمي إلى معالجة الظروف الكامنة التي تدفع الأفراد للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة. ولذلك وضعت حكومة بلدها خطة عمل وطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته. وأشارت إلى أن الخطة، التي وُضعت صيغتها النهائية في أيار/مايو ٢٠١٩، اعتُمدت استجابةً لخطة عمل الأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف وصيغت بمساعدة حكومة اليابان، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك بعد عامين من المشاورات مع الوكالات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات الدينية، والمؤسسات الأكاديمية، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

٩٣ - ومضت تقول إن حكومة بلدها اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وفقا للتوصيات الـ ٤٠ الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، استراتيجيةً لمنع غسل الأموال ولمكافحة تمويل الإرهاب نُفِّذت بقيادة مجلسٍ لمكافحة غسل الأموال. وتوجّهت بالشكر إلى حكومة كندا والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على مساعدتهما في وضع الاستراتيجية. وذكرت أن الفلبين ستستضيف في مانيلا، في شراكة مع أستراليا، مؤتمرَ القمة الإقليمي الخامس بشأن مكافحة تمويل الإرهاب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. وأشارت إلى

أن حكومة بلدها أنشأت فرقة عمل وطنية لمنع الإرهابيين الشيوعيين من جمع الأموال وارتكاب الفظائع. ورأت أن التعاون الواسع النطاق ضروري لإنهاء الإرهاب، الذي يشكل أحيانا وسيلة للتدخل الأجنبي في شؤون الدول. واعتبرت أن الدول التي ترفض استخدام الإرهاب لتحقيق مكاسب مرتبطة بالسياسة الخارجية يجب أن تكافح الإرهاب على الصعيد العالمي باستخدام طائفة واسعة من التدابير، بدءا من مراقبة الحدود وانتهاء بمكافحة الخطاب المتطرف والدعاية على الإنترنت.

٩٤ - واسترسلت قائلة إن حكومة بلدها تعلق أهمية كبيرة على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولكي تحقق هذه الاستراتيجية النجاح، يجب أن تكون المنظمة وهياكلها المؤسسية منسقة ومتسقة وشاملة. ويجب أن يعمل المكتب عن كثب مع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب والكيانات المنضوية في الاتفاق العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب، مع مراعاة احترام المسؤوليات والأولويات الوطنية. واعتبرت أن هناك حاجة ملحة إلى وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي ولكن هذه الاتفاقية كانت قيد المناقشة في الأمم المتحدة منذ أكثر من ٢٠ عاما. ورأت أنه ينبغي حل المسائل العالقة فورا، ولا سيما مسألة تعريف الإرهاب. وأعربت عن دعم وفد بلدها للخطة الرامية إلى عقد دورة ثانية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لرؤساء أجهزة مكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠٢٠، بالاقتران مع الاستعراض السابع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٩٥ - **السيدة غاي** (السنغال): قالت إن بلدها يدين بشدة جميع الأعمال والممارسات الإرهابية؛ فجميع هذه الأعمال والممارسات غير عادلة بقدر ما هي غير مبررة، بصرف النظر عن الجهة التي ترتكبها. وأعربت عن إجلالها لضحايا الإرهاب وأشادت بالدول والمنظمات والأفراد الذين شاركوا في مكافحة هذا التهديد. واعتبرت أن الإرهاب يشكل وصمة على ضمير الإنسانية ويضر بالمجتمعات إلى حد بعيد. وأشارت إلى أن مكافحة التهديد الإرهابي على نحو فعال، بما في ذلك ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يستوجب من الدول أن تتعاون فيما بينها ومع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٩٦ - وأضافت قائلة إن الإرهاب هو الإنكار المطلق للإنسانية، ويجب مكافحته بجميع أشكاله ومظاهره. وذكرت أن حكومة بلدها استضافت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ اجتماعا رفيع المستوى بشأن تمويل الأمن في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، ودعت فيه إلى حشد الموارد المالية لمكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وأشارت إلى أن الإرهابيين شنوا خلال السنوات الأربع الماضية في منطقة الساحل ٢ ٢٠٠ هجوم أدت إلى مقتل ٥٠٠ ١١ شخص وإصابة آلاف آخرين وتشريد الملايين والحد من النشاط الاقتصادي وتفاقم التوترات بين المجتمعات المحلية. وبغية القضاء على الإرهاب، الذي يمتد إلى بلدان لم تكن متأثرة به في السابق، قررت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، إلى جانب تشاد والكاميرون وموريتانيا، في اجتماع عقد في واغادوغو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أن تحشد بليون دولار على مدى أربع سنوات، وهي مبادرة تستحق دعم المجتمع الدولي.

٩٧ - وتابعت قائلة إن السنغال، التي تنشد السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، تقف في طليعة الكفاح ضد الإرهاب، من خلال الاستجابات السياسية والأمنية والدبلوماسية التي تتفق مع سيادة القانون. وأشارت إلى أن حكومة بلدها شددت العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالدعوة إلى الإرهاب وتمويله والاشتراك فيه وعدم الإبلاغ عنه، وفيما يتعلق بتجنيد الإرهابيين. وذكرت أنها وضعت قواعد خاصة لزيادة صلاحيات ضباط التحقيقات الجنائية وتمكينهم من إجراء التحقيقات ذات الصلة بالإرهاب بمزيد من الفعالية، واتخذت خطوات إدارية لسحب تذاكر السفر من الإرهابيين الأجانب المشتبه فيهم ومنعهم من دخول البلد أو مغادرته. ونوهت إلى أنها تعتزم حل الجمعيات المشبوهة وأنها أجرت حملات توعية لمنظمات المجتمع المدني وصناع الرأي والزعماء التقليديين والدينيين والشباب والنساء من أجل مكافحة الخطاب المتطرف. وأفادت بأن هذه التدابير اتُّخذت في احترامٍ لحقوق الإنسان والإجراءات القانونية الواجبة.

٩٨ - ومضت تقول إن حكومة بلدها أنشأت، بهدف منع التطرف العنيف، برامجَ للحد من التفاوت الاجتماعي ومكافحة الفقر وتعزيز عمالة الشباب، إلى جانب برنامج لتحديث التعليم والإشراف على التعليم الديني. واتخذت أيضا تدابير عملياتية لتحسين الأمن استنادا إلى الدروس المستفادة من أحداث وقعت في أنحاء أخرى من العالم، مع التركيز على تنسيق أنشطة قوات الدفاع والأمن، وتوفير التدريب المناسب والمعدات المناسبة، وتنظيم تمارين المحاكاة

وتبادل المعلومات. واختتمت كلامها بالقول إنه ينبغي عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب للتعجيل باعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٩٩ - **السيدة سيروتا** (أوكرانيا): قالت إن الجماعات الإقليمية مثل تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة وطالبان وبوكو حرام أصبحت تشكل، على مدى العقود الماضية، تهديدات عالمية للسلام والأمن الدوليين. ورأت أن الهجمات الإرهابية تؤدي إلى وقوع أعداد هائلة من الإصابات، وإلى زعزعة المجتمعات وإثارة الخوف. واعتبرت أن التطور المتزايد للأساليب التي يستخدمها الإرهابيون ورعاتُهم يستوجب من المجتمع الدولي أن يتصدى للتهديد الذي يشكله الإرهابيون على قيم هذا المجتمع ومبادئه الأساسية، بما في ذلك حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية وتكافؤ الفرص والحرية.

١٠٠ - وأضافت قائلة إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب أساسية للجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب بسبل منها معالجة الأسباب الجذرية والظروف المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة. وفي ضوء التهديدات المستجدة والاتجاهات المتغيرة في مجال الإرهاب الدولي، يجب تطبيق جميع الركائز الأربع للاستراتيجية. ويجب أيضا اتخاذ خطوات لمنع ومكافحة الإرهاب الذي ترعاه الدول. وعلى مدى السنوات الماضية، شهدت المعايير المتبعة في مجال مكافحة الإرهاب تحسنا وجرى توحيد الاستجابة الدولية للتهديدات القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، أولي الاهتمام للاتجاهات المتغيرة، بما في ذلك تمويل الإرهاب، وعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم وانتقالهم إلى أماكن أخرى، وتعزيز التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة. ورأت أنه يجب وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، التي ستكمل الإطار القانوني الدولي القائم لمكافحة الإرهاب. واعتبرت أن ضرورة المساءلة التي لا تقتصر على الأفراد والمنظمات، بل تشمل أيضا الدول المسؤولة عن تنظيم الأنشطة الإرهابية أو تمويلها أو تشجيعها أو دعمها على أي نحو آخر، أو تدريب الإرهابيين، ينبغي أن تنعكس على النحو الواجب في الاتفاقية.

١٠١ - وتابعت قائلة إن الانتشار العالمي للإرهاب الذي ترعاه الدول يضر بالجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب. فقد قامت بعض البلدان، دون أن تلقى عقابا، بإدماج الإرهاب والجريمة في سياساتها، مما أدى إلى انتهاكات وحشية للقانون الدولي، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وذكرت أن أوكرانيا، التي تواجه العدوان الروسي المختلط منذ أكثر من خمس سنوات، ما زالت تتعرض لتلك الانتهاكات. وأفادت بأن التقارير الصادرة عن بعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعن بعثة حقوق الإنسان في أوكرانيا تؤكد استمرار تدفق الذخيرة والأسلحة والأفراد العسكريين من الاتحاد الروسي إلى أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتا. وقد قتل أكثر من ١٣ ٠٠٠ شخص وجرح ٣٠ ٠٠٠ شخص آخرين، وأجبر أكثر من ١,٥ مليون شخص على مغادرة منازلهم. ومع كل يوم جديد، تطول قائمة ضحايا العدوان الروسي. ورأت أن الحالة الراهنة في أوكرانيا تثبت أن الاسترضاء يولّد المزيد من العدوان؛ ولذلك يجب إخضاع الدولة المعتدية للمساءلة، ويجب استخدام الأدوات اللازمة لإعادة فرض احترام القانون الدولي.

١٠٢ - ومضت تقول إن الدول الأعضاء ينبغي أن تبذل مزيداً من الجهود لإشراك المجتمع المدني والنساء والشباب في مكافحة الإرهاب. وأفادت بأن أوكرانيا تدعو، بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب، إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان الواجبة لهؤلاء الضحايا واحترام حرياتهم ودعم تعافيهم. واختتمت كلامها بالقول إن الدول الأعضاء يجب أن تكفل تقديم الدعم والمساعدة المناسبَين إلى الضحايا وأسرهم، وإسماع أصوات الضحايا، وتقديم جميع مرتكبي الأنشطة الإرهابية ومنظميها وراعيها، سواء من الكهوف الجبلية أو المكاتب الحكومية، إلى العدالة.

١٠٣ - **السيدة مايا بيريرا** (تيمور - ليشتي): قالت إن المجتمع الدولي يجب أن يواصل بذل جهوده الرامية إلى مكافحة الإرهاب الذي يهدد السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة. ورأت أن مكافحة تغذية نزعة التطرف لدى الشباب يستوجب التصدي على وجه السرعة لانعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي، بسبل منها معالجة أسبابهما الجذرية. واعتبرت أن القضاء على الفقر يتحقق من خلال معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة، بما يعزز الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع.

١٠٤ - وأضافت قائلة إن منع التطرف العنيف يستوجب من المجتمع الدولي أن ينظر ليس فقط في الشواغل الأمنية، بل أيضا في أسباب هذا التطرف التي تتصل بالتنمية. واعتبرت أن التسامح إزاء التنوع والتفاهم بين الثقافات، اللذين يقعان في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بإقامة مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع، هما أمران أساسيان للتصدي لتغذية نزعة التطرف لدى الشباب وللتطرف العنيف.

١٠٥ - وتابعت قائلة إن تيمور - ليشتي تنتهج سياسة عدم التسامح إطلاقا مع أي نوع من أنواع الإرهاب. وأشارت إلى أن أعمال الإرهاب وغسل الأموال والتطرف محظورة بموجب قانون العقوبات في تيمور - ليشتي، وأن البلد طرف في الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وذكرت أن تيمور - ليشتي عضو نشط في المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأنها تؤيد خطة العمل الشاملة للرابطة بشأن مكافحة الإرهاب، التي جرى تحديثها في الاجتماع الوزاري الحادي عشر للرابطة المعني الجريمة عبر الوطنية. وأفادت بأن الوزراء اعتمدوا أيضا في ذلك الاجتماع إعلانَ مانيلا بشأن مكافحة تنامي ظاهرة التشدد والتطرف العنيف، الذي ركزوا فيه بشدة على الحاجة إلى برامج بشأن القضاء على نزعة التطرف والتأهيل وإعادة الإدماج، وإلى تبادل المعلومات.

١٠٦ - ومضت تقول إن تيمور - ليشتي تؤيد أيضا مبادرة كازاخستان الرامية إلى وضع مدونة السلوك من أجل عالم خال من الإرهاب، التي تكمل استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وأفادت بأن مدونة السلوك مصممة لتعزيز التعاون المتعدد الأطراف، وتمكين الأمم المتحدة من تقديم الدعم المعزز إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية، ومساعدة المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير شاملة ومنهجية لمكافحة الإرهاب ومنعه. واختتمت كلامها بالقول إن تيمور - ليشتي تعيد تأكيد دعمها لأي تدابير من هذا القبيل.

١٠٧ - **السيد شابالتاس** (الاتحاد الروسي): تكلم في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن من المؤسف أن الطابع التقني لتقرير الأمين العام بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي لم يثن بعض الوفود عن الترويج لأجندتها السياسية، التي لا تمت بصلة إلى مكافحة الإرهاب ولا إلى أعمال اللجنة. وأوصى بأن يتوقف وفد أوكرانيا عن التكهن بشأن ما يسمى العمليات الإرهابية ضد السكان المدنيين في شرق ذلك البلد، وعن الإدلاء ببيانات دعائية لا تصلح للمناقشة الموضوعية في إطار هذا البند من جدول الأعمال. واختتم كلامه مشيرا إلى التأخر في بدء أعمال اللجنة، وقال إن صرف انتباه الوفود الأخرى عن موضوع تلك الأعمال من خلال هذه التلميحات هو أمر من المتعذر تبريره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.